فكونها وجودها واحتج الحكما بان وجود الواجب ان زاد على
ماهيته احتاج الى معروضه لان الوصف العارض يحتاج
الى موصوفه المعروض والمحتاج الى الغير ممكن والممكن يحتاج
الى سبب اما مقارن وهو ذاته او احدى صفاته واما مباين
فان كان سببه مباينا تحقق الامكان وان كان مقارنا
لزم تقدم ذاته او صفته معها بالوجود على الوجود واجيب
بانا نختار المقارن والتقدم المذكور ممنوع فان العلة المقارنة
لا يجب تقدمها بالوجود على معلولها فان الماهيات
الممكنات علة قابلة لوجوداتها مع انها غير متقدمة بالوجود
على وجودها الاتي ورد بان الماهية من حيث
هي يمتنع ان يكون علة للوجود فان البديهة تشهد
بتقدمها هو علة للوجود بالوجود والنقض بالماهية القابلة
للوجود من حيث هي ظاهر البطلان لان قابل الوجود
مستفيد له فيمتنع ان يكون موجودا لامتناع حصول
الحاصل بخلاف الفاعل للوجود فانه معطله والمفيد

المعطي له

المعطي له يمتنع ان لا يكون موجودا لئلا ينسد باب اثبات
الصانع والاولى ان يجاب على طريقة المتكلمين بان الممكن ما
يحتاج الى الغير ولا نم الغيرية لان سائر صفاته زائدة وليست
عينا ولا غيرا والبحث في الوجود متسع المجال وهذا المختصر
لا يحتمل ذلك فلنقتصر على ما ذكرنا واما الكلام في انه بديهي غني
عن التعريف وكذلك الامكان والامتناع لان كل احد يعرف
معاني هذه الالفاظ من غير افتقار الى فكر والتعريف الذي ذكروه
لهذه الثلثة بحسب اللفظ لا بحسب الحقيقة فانهم
عرفوا الوجوب باستحالة الانفكاك بعدم الوجوب فيكون
دورا وكذا كل من الامكان والامتناع وكل واحد من الوجوب
والامتناع والامكان يوخذ ذاتيا اى يكون بحسب الذات
ويكون قسمة المفهوم بحسب هذه الامور الى الواجب والممتنع
والممكن قسمة حقيقية يمكن الاجتماع بينها لا في الصدق ولا
في الكذب بل الصادق منها على المفهوم ابدا واحد فان كل
مفهوم اذا التفت اليه من غير نظر الى غيره فاما ان يكون

ههنا لان صفات الله تعالى ليست عين ذاته ولا غيرها لا يقال القول بالزيادة يقتضي الغيرية م